السياسة الخارجية الروسية: الوجه الجديد

(**مجلة الشروق**، دار الخليج، الشارقة، ١٦ ديسمبر ٢٠١٣)

د. نـورهان الشيـخ*

تشهد السياسة الخارجية الروسية كثافة فى التفاعلات الدولية والإقليمية، ونشاط واضح ومتزايد يثير التساؤل حول دلالته والعوامل الحاكمة له والتى تمثل البوصلة التى توجه دفة السياسة الروسية وتقود حركتها.

ولعل أبرز دلالات هذا النشاط تتمثل فى استعادت روسيا لمكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إراداتها فى هذا الخصوص، الأمر الذى اكسبها احترام الدول الأخرى وأعاد الثقة فى روسيا كشريك فاعل وهام. فقد عادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ مواقفاً واضحة فى العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وذلك عقب حقبة من التخبط والسكون شهدت تراجعاً واضحاً فى الدور الروسى على الصعيدين الدولى والإقليمى، وانهيار سريع فى القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية، ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية وإعلان قيام الاتحاد السوفيتى مطلع العشرينات من القرن الماضى.

فمكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل فى النظام الدولى أصبح أمراً لا ريب فيه. إلا إن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيراً عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق. فالسياسة الروسية الراهنة يحكمها ثلاثة محددات أساسية تمثل التوجهات العامة لهذه السياسة.

أولهـا، المصالح الاقتصادية ومقتضيات الأمن القومى الروسى حيث أصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وبعداً عن الأيديولوجية التى كانت تحكم سياستها فى العهد السوفيتى. وهنا يبرز قطاعين يقودا علاقات روسيا الخارجية وهما: الطاقة، وصادرات الأسلحة الروسية. ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومى الروسى بمفهومه الشامل، حيث تمد عوائد صادرات النفط والغاز الموازنة الروسية بأكثر من ٥٥% من وارداتها. وهو أداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية الروسية بالنظر إلى الدور المحوري الذى تلعبه روسيا فى سوق الطاقة العالمى. فروسيا أكبر منتج وثانى أكبر مصدر للنفط في العالم، والأولى في انتاج وتصدير الغاز وبها

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٣٥% من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى. وهناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية فى الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق.

ويفسر ذلك العلاقات الروسية المتنامية مع الصين ثانى أكبر مستوردى الطاقة فى العالم، حيث اتفق البلدان فى أكتوبر ٢٠٠٩ على توريد ٧٠ مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلى الصين كل عام، وفى سبتمبر ٢٠١٠ تم افتتاح خط الأنابيب الممتد من سيبيريا فى روسيا إلى الصين وبدأ ضخ النفط به فى يناير من العام التالى، ووقع البلدان الشهر الماضى مذكرة تفاهم لتوريد ١٠٠ مليون طن من النفط الروسي للصين في غضون ١٠ سنوات بدءا من عام ٢٠١٤. يضاف إلى هذا التعاون الاستراتيجى بين البلدين فى المجال العسكرى حيث كانت الصين أكبر مستورد للسلاح الروسي، وكانت تستأثر وحدها بنصف صادرات روسيا من الأسلحة. إلا أن وارداتها من الأسلحة الروسية تراجعت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ بسبب تقدم الصناعات العسكرية بها، ولكنها مازالت تحتل حالياً المرتبة الرابعة في مبيعات السلاح الروسي بمبلغ ٢,٨ مليار دولار. هذا إلى جانب المناورات الثنائية بين البلدين والتى كان أخرها المناورات البحرية المشتركة فى بحر اليابان فى يوليو الماضى، ومناورات "مهمة السلام" السنوية فى أغسطس الماضى.

وفى ضوء المصالح الروسية، نجحت موسكو فى تجاوز الخلافات التاريخية العميقة مع اليابان حول تبعية جزر الكوريل الجنوبية والتى منعت البلدين من توقيع معاهدة الصلح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليشهد التعاون بينهما قفزات ملحوظة حيث تجاوز التبادل التجاري بين البلدين ٣٠ مليار دولار عام ٢٠١١. وقامت روسيا فى ديسمبر ٢٠١٢ ببدأ تشغيل المرحلة الثانية لخط أنبوب النفط الروسي الذي يمتد بين سيبيريا والمحيط الهادي لنقل النفط الروسي الى اليابان والصين ودول آسيوية أخرى.

كما يمكن أيضاً فى ضوء ذلك تفهم النمو المضطرد فى العلاقات الروسية الأوربية حيث تمثل أوربا السوق الرئيسى للنفط والغاز الروسى، وتقوم روسيا بإمدادها بحوالى ثلث احتياجاتها من النفط وأكثر من ٥٠% من احتياجاتها من الغاز، وأهمها ألمانيا التى تعتبر روسيا أكبر مُصدر للنفط وللغاز الطبيعى إليها، وأيضاً الجزء الشرقى من أوربا حيث كان الاتحاد السوفيتى يمد دول أوربا الشرقية بأكثر من ثلثى استهلاكها من النفط، و ٨٠% من وارداتها منه، وبأسعار تقل كثيراً عن مثيلتها فى السوق العالمية. وما زالت هذه الدول تعتمد أعتماد أساسى على روسيا فى الحصول على احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعى. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي حوالي ٧٠% من

احتياجات القارة الأوروبية عام ٢٠٢٠. وتسعى روسيا إلى المشاركة فى شبكات نقل الطاقة التى تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها لاسيما أوربا من خلال الاستثمارات المشتركة مع دول آسيا الوسطى حيث ثانى أكبر احتياطى عالمى من النفط فى منطقة بحر قزوين، وأيضاً مع دول الخليج العربى.

فعلى مدى العقد الأول من القرن العشرين استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية تتضمن حلفائها التقليديين وفى مقدمتهم الجزائر وسوريا وليبيا ومصر، والشركاء الجدد مثل دول الخليج والأردن والسودان. وأصبح لروسيا مصالح حقيقة تسعى للحفاظ عليها وتنميتها حتى مع تغيير النظم الحاكمة فى بعض الدول العربية فى أعقاب الثورات التى تشهدها المنطقة. فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمنى أو عسكرى ينافس الوجود الأمريكى المكثف فى المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادى والتقنى ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيقى لدول المنطقة. وفى هذا الاطار ترتبط المصالح الروسية بثلاث قطاعات رئيسية، وهى: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقنى فى المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكرى.

وهناك آفاق رحبة للتعاون الروسى العربى فى مجالات الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البنية الصناعية العربية. وهو التعاون الذى بدء بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقنى فى هذا المجال. يضاف إلى هذا، حاجة الدول العربية للدعم السياسى الروسى فيما يتعلق بقضايا المنطقة خاصة القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة وخارجها حيث يتسم الموقف الروسى بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربى فى مواجهة التحيز الأمريكى الدائم لإسرائيل.

من ناحية أخرى، استطاعت روسيا خلال العقدين الماضيين أن تقدم نفسها كدولة أوربية أرثوذكسية ذات اقتصاد سوق حرة وتعددية حزبية، وأن تتجاوز عقدة الدولة الشيوعية التى تنكر الدين، والتى كان يروج لها ويضخمها الغرب. وقد أدى هذا إلى تجاوز حائل نفسى هام بين روسيا والعرب وارتفاع سقف التوقعات بشأن تطوير التعاون مع موسكو فى مختلف المجالات.

ثانيها، التأكيد على أن روسيا دولة أوربية ذات عمق آسيوى واضح، وعودة الشعار الوطني خلال الحقبة القيصرية والمتمثل فى نسر برأسين تنظر إحداهما إلى الغرب والأخرى للشرق. فحوالى ٧٥% من مساحة روسيا تستأثر بشمال آسيا بالكامل، كما تمتد أراضيها لتمثل ٤٠% من مساحة

أوربا. ومن ثم فهى تنتمى لكلا المحيطين ليس فقط جغرافياً ولكن سياسياً واقتصادياً وربما اجتماعياً وثقافياً أيضاً. وفيما يتعلق بأوربا، ترى القيادة الروسية أن روسيا في أوربا، وأمريكا خارجها، وهو ما يعنى أن التقارب بين روسيا وأوربا أمراً حتمياً وأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة ويتعين أن تكون العلاقات مع أوربا أوسع نطاقاً مما هى عليه. الأمر الذى يعيد للأذهان الدور الروسى فى إطار روسيا القيصرية ولكن برؤية وآليات تتفق ومقتضيات العصر، حيث كانت روسيا إحدى الدول "الأوربية" الفاعلة فى النظام الدولى، ويحكم سياستها الخارجية الاعتبارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمى المباشر، والعزوف عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصرية.

من ناحية أخرى، تدرك القيادة الروسية أن ميزان القوى الاقتصادية يميل بوضوح لصالح آسيا، فى ضوء الأزمة المالية التى كادت تعصف بالولايات المتحدة والكيان الأوربى الموحد، فى الوقت الذى تتصاعد قدرات العديد من القوى الآسيوية الهامة والفاعلة إقليمياً. وفى هذا السياق تشهد السياسة الروسية نشاطاً ملحوظاً فى اتجاه القارة الآسيوية. وفى مقدمتها دول الكومنولث التى كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتى السابق حيث يسعى بوتين إلى إعادة إحياء الروابط الاقتصادية الوثيقة والتعاون الاستراتيجى بين موسكو وهذه الدول فى صورة جديدة تحترم استقلال هذه الدول وهى الاتحاد الأوراسى.

كما تبرز الهند كشريك هام وحليف استراتيجى لروسيا حيث تعتبر أكبر دولة مستوردة للسلاح الروسى وتستأثر بربع صادرات روسيا من الأسلحة وفق تقديرات عام ٢٠١٢. هذا إلى جانب علاقاتها المتنامية مع ماليزيا وأندونيسيا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا، حيث قامت روسيا فى فبراير من العام الجارى بتسليم أندونيسيا صفقة مقاتلات "سو-٣٠ م ك٢" المتعاقد عليها، وهى ذات المقاتلات التى تصدرها موسكو إلى ماليزيا أيضاً، وافتتحت روسيا مركز خدمة وصيانة لها في ماليزيا عام ٢٠١٢، واقامت مركز لتدريب الفنيين الماليزيين في عام ٢٠١١.

وتعتبر منظمة "شنجهاى" من الأطر الهامة للتحرك الروسى فى آسيا، وللتنسيق الأمنى مع الصين ودول آسيا الوسطى، إلى جانب أربع دول لها وضع مراقب فى المنظمة وهى الهند وباكستان ومنغوليا وإيران، وافغانستان فى اطار ما يسمى مجموعة "منظمة شنجهاي للتعاون- افغانستان". والمنظمة على هذا النحو تجمع بين أربع دول نووية، وخامسة ذات قدرات نووية سلمية وهى إيران. وتمثل المساحة الاجمالية للدول الاعضاء فيها ٣/٥ مساحة أوراسيا وعدد سكانها ١/٤ سكان الكرة الأرضية. وقد تم توسيع أهداف المنظمة لتشمل إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دولها،

وإنشاء مشروعات مشتركة في قطاع النفط والغاز والموارد المائية، وكذلك إنشاء مصرف مشترك والسعي الى إصدار عملة موحدة فيما بينها مستقبلاً، لتتحول المنظمة إلى تكتل سياسى استراتيجى اقتصادى يمكن روسيا من الحد من الطموح الأمريكى فى آسيا ومحاولات واشنطن التمدد فيها.

ثالثها، أن السياسة الروسية الراهنة تنطلق من رؤية تقوم على التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة كما كان الحال فى ظل الاتحاد السوفيتى، ولا التبعية كما كان الحال فى فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين. فلم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم من بينها روسيا، والتى ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى. فى هذا السياق يظل هناك حداً لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بينهما، حيث تحرص البلدان على عدم تجاوز الأمر حد المواجهة الدبلوماسية، وأن لا يصل بأى حال من الأحوال للمواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين.

ولقد أكد الرئيس بوتين ذلك فى أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن "روسيا لا تنوى منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر على عملية تشكيل النظام العالمى الجديد لكى يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلى متوازناً". و"أن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين فى العالم، ومن هنا فإن كلاً منهما شريك طبيعى للآخر فى التعامل مع قضايا الأمن الدولى ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفى حل مشاكل الإرهاب الدولى، وبينهما علاقات اقتصادية كبيرة.... ".

ومن ثم فإنه رغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادى القطبية وأهمية وجود نظام دولى متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولى والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح استراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة، ومن ثم فهى أكثر ميلاً إلى إحتواء الخلافات التى تنشب من آن لأخر مع واشنطن وتسويتها على النحو الذى يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومى. وهى حريصة على أن لا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وليست على استعداد للتضحية بشراكتها مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن هناك حدود للمواجهة الروسية الأمريكية ويقتصر الأمر فى أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة وقد يصل الأمر حد المشادات اللفظية، واستخدام "الفيتو" ضد الإرادة الامريكية فى مجلس الأمن دون أن يُترجم هذا إلى مواجهة

عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد فى العلاقات بينهما؛ إنطلاقاً من وجود مصالح استراتيجة تربط البلدين لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.

وقد عكست أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨ حرص واشنطن أيضاً على عدم التصعيد مع موسكو، حيث شهدت الأزمة مواجهة حادة بين الولايات المتحدة وروسيا، خرجت منها الأخيرة منتصرة دبلوماسياً لتؤكد كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، ولتصحح بعض الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الى علاقة أكثر تكافئاً بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد القوى ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى. وهو ما تأكد مرة أخرى خلال الأزمة السورية وتراجع واشنطن عن الضربة العسكرية التى توعدت بها دمشق لتؤكد أنه ليس فقط روسيا الحريصة على عدم التصعيد وأن واشنطن لا تقل حرصاً على ذلك من موسكو، وأن العلاقة بينهما تنتقل إلى ندية حقيقية وتوازن فعال.

لقد عادت روسيا كقوة كبرى ولكن برؤية وأولويات لسياستها الخارجية تختلف جذرياً عن تلك التى حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعين عاماً. فقد أصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية بل والسياسية. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً للتعاون مع أى دولة ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال بما في ذلك المجال العسكرى. وهى لا تطمح إلى مناوئة الولايات المتحدة وإنما إلى حماية مصالحها وأمنها القومى بمفهومه الواسع، والذى يتضمن ليس فقط الأمن العسكرى بمعناه التقليدى، وإنما أبعاداً أخرى من أبرزها أمن الطاقة.

ولكن رغم زوال التناقض الأيديولوجى بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتى، ووجود تفاهمات مشتركة بين البلدين، فإن التناقض الحضارى والمصلحى مازال قائماً بينهما، وهناك فجوة بين السياسة الأمريكية والموقف الروسى المتوازن تجاه العديد من القضايا التى ترى واشنطن مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها هى فقط، وترى فى استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل.

ومن ثم فإن التنافس الدولى سوف يستمر بينهما خاصة على مصادر الطاقة وأسواق السلاح فى العالم، وعلى حين تتجه الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية الصلبة لحسم هذا التنافس لصالحها كما حدث فى العراق، تميل روسيا إلى الشراكة والتعاون على أساس المنفعة المتبادلة، الأمر الذى يجعل منها شريك أفضل وأكثر قبولاً لدى العديد من دول العالم.